

الجزءُ على الإسلام والإفتاء بالأحاديثِ مقلوبة (حديث الافتراق مقلوباً)

دراسة علمية وبحوث وفوائد حديثية على قواعد وأصول المحدثين

الدكتور/عبد العزيز بن ندى العتيبي

المقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وبعد:

دأب بعض من الدكاترة ونخص بالذكر الذين يعملون في التخصصات الشرعية، ويقومون بتدريس أبنائنا في المعاهد والكليات والجامعات، باسم الدراسات الإسلامية، على التصدي للمصدر الثاني من مصادر التشريع وهو: (السنة) أعني أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يفرقون بين صحيح الحديث وضعيفه، ولا يعرفون غث الكلام من سمينه، فيطلقون العنان لأنفسهم دون خوف من الله، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٥]، وَيُعَلِّمُونَ النَّاسَ مَا لَا تَصِحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ

الأحاديث الضعيفة والمكذوبة، وقد نبهنا في موضع سابق على عِظَمِ هذا الأمر، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢].

وجاء التحذير في الصحيحين عن جمع من الصحابة كما نُقِلَ بالأسانيد الثابتة عن علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك رضي الله عنهم وغيرهم، فقد روي بالتواتر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وروى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ؛ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

شكاوى المتعلمين من بعض المعلمين

ومن الدواعي التي دفعتنا إلى تناول هذا الموضوع؛ هو ما يصلنا من شكاوى المتعلمين من بعض المعلمين، الذي طرّز اسمه باصطلاح الدكتور، معتقداً أن هذا الاصطلاح منحه إجازة للتعام، والجُرأة على الإسلام، والقول في دين الله بغير علم، والعبث بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ [الحج: ٣]، وقال ابن كثير في التفسير: أي: علم صحيح.

وأحد هذه الأسئلة التي تواترت عن طلبة العلم هو السؤال عن حديث افتراق الأمة؟ والذي يصر أحد مدعي العلم على أن يأتي به مقلوبا فيقول للتلاميذ: «افتترقت أمتي إلى كذا وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة في النار»، وسأذكر لكم الصحيح الثابت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما جاء على الوجه الصحيح في كتب السنة المعروفة، عن جمع من الصحابة؛ ومنهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فيما رواه الإمام أحمد في مسنده (١٠٢/٤) قال: حدثنا أبو المغيرة، قال: حدثنا صفوان، قال: حدثني أزهر بن عبد الله الهوزني، قال أبو المغيرة في موضع آخر: الحرازي، عن أبي عامر عبد الله بن الحُيي قال: حَجَجْنَا مَعَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ؛ قَامَ حِينَ

صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِينَ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، - يَعْنِي الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ؛ إِلَّا دَخَلَهُ، وَاللَّهِ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ! لئن لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَيَّرُكُمْ مِنَ النَّاسِ أُخْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ». . وإسناده إن لم يكن صحيحاً، فلا ينزل عن رتبة الحسن؛ والحديث صحيح .

وجاء ذلكم الدكتور المتعالم فأعرض عما صحَّحَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وذهب يعث في الدين بتلقيين الطلاب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وسنقوم بتبيان ما ذهب إليه في العدد القادم وأسأل الله أَنْ يُوفِّقَنِي وَإِيَّاكُمْ لِلسَّدَادِ وَلِنُصْرَةِ السَّنَةِ، وبيان الثابت من الأقوال والأفعال عن النبي صلى الله عليه وسلم.

جُرْأَةُ الدُّكْتُورِ عَلَيَّ السَّنَةِ وَقَلْبِ الْأَحَادِيثِ

قد دَكَّرْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ هُنَاكَ بَعْضُ مِمَّنْ مُكِّنَ مِنَ التَّعْلِيمِ النِّظَامِيِّ - وَالَّذِي يَتَعَيَّنُ عَلَيَّ الْمُتَعَلِّمِ حُضُورَ الدَّرْسِ، وَتَحْمُلُهُ لِلْمَفْسَدَةِ الْأَصْغَرِ بِسَمَاعِ مَا يُؤْذِيهِ؛ دَفْعاً لِمَفْسَدَةِ أَكْبَرَ - قَامَ بِالتَّعَدِي عَلَيَّ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ مَغَامراً بِلا خَوْفٍ مِنَ اللَّهِ، يُجَاهِرُ بِكُلِّ جُرْأَةٍ فَيُصَحِّحُ مِنَ الْحَدِيثِ كَيْفَ شَاءَ وَيُضَعِّفُ مَتَى شَاءَ، وَلَقَدْ دَكَّرْنَا هَذَا الْفِعْلَ، وَ عَمَلِ أَمْثَالِهِ، بِمَا نَقَلَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ نَاصِرِ الدِّينِ قَالَ لَمَّا دَفَنُوا أَبَا عَامِرٍ الْعَبْدَرِيِّ:

خَلَا لَكَ الْجُوُّ فَيِضِي وَاصْفِرِي، مَاتَ أَبُو عَامِرٍ حَافِظُ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقُلْ مَا شَاءَ. اهـ

وذهب ذلك المغامر معتقداً؛ هو ومن خلفه أن تطاوله على الأحاديث والسنة النبوية؛ لن يجد من يتعقبه، بعد رحيل أسد السنة وناصر الدين ذاك النجم الذي هوى، وما زال نُورُهُ فِي السَّمَاءِ، أعني شيخ المُحدثين محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

إِنَّ جُمُوعَ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْجَوَّْ قَدْ خَلَا لَهُمْ، وَلَنْ يَقِفَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْ عَبَثِ هَذِهِ الْفِرْقِ، وَتَحْرِيفِ تِلْكَ الطَّوَائِفِ، الَّتِي تَقُومُ عَلَى تَشْوِيهِهِ الْإِسْلَامَ، وَأَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ لَنْ يَجِدُوا مَنْ يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْمُتَعَالِمِ بِضَاعَتِهِ التَّالِفَةِ، كَاشِفًا عَوَارِ طَائِفَتِهِ، وَمَا تُرَوِّجُ لَهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَمُظْهِرًا زَيْفَ كَلَامِهِ لِلْقِرَاءِ وَعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، وَكَأَنِّي أَرَى فِيهِمْ قَوْلَ طُرْفَةَ:

يا لك من قُبْرَةٍ مِمَّعَمَرٍ ... خَلَا لِكَ الْجَوْ فَيَبْضِي وَاصْفِرِي

وَنَقْرِي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقَرِي... قَدْ ذَهَبَ الصِّيَادُ عَنْكَ فَاْبْشِرِي

قَدْ رُفِعَ الْفُحُّ فَمَاذَا تَنْظُرِي ... لَا بُدَّ مِنْ أَخْذِكَ يَوْمًا فَاَصْبِرِي .

واعلموا عباد الله! أن الفضل عظيم على المسلمين، بأن سخر الله للشريعة حراساً ، وأعد كثيراً من المخلصين، ينفون عن الدين زيف المتعالمين، فقد تكفل سبحانه بحفظ دينه من أيدي الجهلة والعائنين، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هي من ذكره المحفوظ، كما روى أحمد في مسنده (٤/١٣٠)، وأبو داود في سننه (٤٦٠٤) بسند صحيح من حديث المقدم بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَتَّبِعُنِي شَبَعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ؛ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ» . فإن التناول على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ هو مثل التناول على كتاب الله سواء بسواء، فالكل شرع، والكل من عند الله .

« كُتِبَ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ »

ذكرنا في موضع سابق حديث معاوية بن أبي سفيان فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ

الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، - يَعْنِي الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ » . رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٠٢/٤)، وأبو داود في سننه (٤٥٩٧) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ؛ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ .

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ (٣٩٩٢) مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَأِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ قَالَ: الْجَمَاعَةُ ». وَسَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

« كَلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي »

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (٢٦٤١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: « مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مُفَسَّرٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، قلت: حسنه الترمذي، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقيي: صالح في المتابعات والشواهد، والحديث صحيح بما قبله .

« كَلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ »

وروى الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٦/٨ ، ٢٧٣ رقم : ٨٠٣٥ ، ٨٠٥١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اخْتَلَفَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، سَبْعِينَ مِنَ النَّارِ وَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ، وَاخْتَلَفَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، إِحْدَى وَسَبْعُونَ فِرْقَةً فِي النَّارِ وَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ، وَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى

ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»، فَقُلْنَا انْعَتُهُمْ لَنَا قَالَ: «السَّوَادُ الْأَعْظَمُ». وإسناده حسن .

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٢٣٤/٦): رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .
قلت: والحديث صحيح.

اتحاد المعنى وإن اختلف المبنى

جاءت الروايات السابقة على ذكر الفرق الناجية:

- ففي رواية: « وهي الجماعة » .

- وفي رواية: « ما أنا عليه وأصحابي » .

- وفي رواية أخرى: « السَّوَادُ الْأَعْظَمُ » .

وظهر تقارب في المفهوم، وأن المعنى واحد وإن اختلف المبنى .

ولذا قال الآجري في الشريعة (٣٠٢/١): ثم إنه سئل: من الناجية؟ فقال في حديث:

« ما أنا عليها وأصحابي »، وفي حديث قال: « السَّوَادُ الْأَعْظَمُ »، وفي حديث قال:

« واحدة في الجنة وهي الجماعة »، قلت أنا - أي: الآجري - : ومعاينها واحدة إن

شاء الله تعالى. اهـ

والحديث كما ترى روايته ثابتة عن كثير من الصحابة:

معاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وغيرهم لم أذكره اختصاراً؛ رضي الله عنهم أجمعين .

وممن روى هذا الحديث أنس بن مالك رضي الله عنه . وكانت رواية أنس موافقة

للروايات الثابتة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرج ابن ماجه في

سننه (٣٩٩٣) من طريق قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: « كلُّها في النارِ إلا واحدة، وهي الجماعة »، وتابعه:

(١): زياد بن عبد الله النميري عن أنس، عند أحمد في مسنده (١٢٠/٣).

(٢): و سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ أَنَسٍ، عِنْدَ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ (١٤٥/٣) .

(٣): وَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَنَسٍ، عِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ (٣٤٠/٦ رقم: ٣٦٦٨) .
وَفِي ذِكْرِ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَنْ أَنَسٍ مَا يَكْفِي خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ، فَهَٰكَ الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ
مُوَافِقًا لِأَصْحَابِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ .

ما الذي حَدَّثَ لِحَدِيثِ أَنَسٍ!؟

مَرَّ الْحَدِيثُ بِمَرَاكِلَ عِدَّة:

أَوَّلُهَا: الْوَضْعُ .

وَالثَّانِي: الْقَلْبُ .

وَالثَّلَاثُ: السَّرْقَةُ .

وَالرَّابِعُ: الْاضْطِرَابُ .

وَالخَامِسُ : التَّنَاقُضُ

أولاً: مَرَحَلَةُ وَضْعِ الْحَدِيثِ وَالْكَذِبِ

١- رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ (٢٠١/٤) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادَةَ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَبَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ يَاسِينَ الزِّيَاتِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَبْرَدُ بْنُ أَبِي الْأَشْرَسِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « تَفْرَقَ أُمَّتِي عَلَى سَبْعِينَ، أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ »، وَهِيَ الْقَدْرِيَّةُ.

٢- وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٢٦٧/١): قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ بَكْرَانَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْعَتِيقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ الدَّخِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُقَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ بِهِ .
وَفِي إِسْنَادِهِ:

١- مُعَاذُ بْنُ يَاسِينَ الزِّيَاتِيُّ: قَالَ الْعُقَيْلِيُّ (٢٠١/٤): رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَحَدِيثُهُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ .

٢- والأبرد بن أبي الأشرس؛ وهو ابن الأشرس: قال الذهبي في الميزان: قال ابن خزيمة: كَذَابٌ وَضَّاعٌ ، وزاد عليه ابن حجر في اللسان (١٢٨/١) بقوله: وهذا من الاختصار الْمُجْحِفِ الْمُفْسِدِ لِلْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْحَدِيثِ « كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً » . اهـ .

قلت: وهكذا يتحمل الوضع الأبرد بن الأشرس وضع الحديث وبذلك تَمَّتْ مَرَحَلَةُ الْوَضْعِ .

جُرْأَةُ الدُّكْتُورِ عَلَيَّ السَّنَةِ وَقَلْبُ الْأَحَادِيثِ (٣)

ثانيا: مرحلة القلب في متن الحديث

تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَرَحَلَةِ وَضْعِ الْحَدِيثِ وَنِسْبَةِ الْكُذْبِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعْدَ أَنْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ (٣٩٩٣)، وَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٢٠/٣)، وَ (١٤٥/٣)، وَ أَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ (٣٤٠/٦) رَقْم: (٣٦٦٨)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: « إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَيَّ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَيَّ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ » .

ثُمَّ جَاءُوا بِدَمٍ كَذِبٍ، وَبَدَّلُوا الصَّحِيحَ بِالسَّقِيمِ، فَنَسَبُوا الْكُذْبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابِيِّ نَفْسِهِ، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَيَّ سَبْعِينَ، أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ ». رَوَاهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ (٢٠١/٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٢٦٧/١). فَاسْتَبَدَلُوا لَفْظَ النَّارِ بِالْجَنَّةِ فَأَصْبَحَ الْحَدِيثُ مَقْلُوبًا كَمَا تَرَى:

١- وَالصَّحِيحُ: « إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَيَّ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَيَّ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ » .

٢- وَالْمَوْضُوعُ: « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَيَّ سَبْعِينَ، أَوْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ » .

ولذا قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في اللِّسانِ (٥٦/٦): وَهَذَا مِنْ أَمْثَلَةِ مَقْلُوبِ الْمَثْنِ . اهـ
 وَكَانَتْ هَذِهِ مِنْ فِعْلَةِ الْوَضَاعِ الْكَذَّابِ الْمَعْرُوفِ: وَهُوَ الْأَبْرَدُ بْنُ الْأَشْرَسِ .
 أَحَدِ الْوَضَاعِيِّنَ وَالْقَصَّاصِينَ، الَّذِينَ أَحَدُّنَا فِي الدِّينِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ، وَأَفْسَدُوا عَلَى
 الْمُسْلِمِينَ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ لَهُمْ، وَمَا زَالَ الْحَالُ بِالْأُمَّةِ حَتَّى يَوْمَنَا هَذَا، نَرَى أَمْثَالَ
 أُنْثَى الْقَصَّاصِينَ وَالْوَضَاعِيِّنَ مِمَّنْ سَلَكَ الطَّرِيقَةَ وَالنَّهْجَ ذَاتَهُ، يَتَكَلَّمُونَ فِي دِينِ اللَّهِ بِغَيْرِ
 عِلْمٍ وَلَا هُدًى مِنَ اللَّهِ .

ثالثاً: مَرَحَلَةُ السَّرِقَةِ الْأُولَى لِلْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ

١- ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢٠١/٤) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَالِدِ
 اللَّيْثِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ، عَنْ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ، عَنْ
 سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً،
 وَهِيَ الزَّنَادِقَةُ ».

٢- وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٢٦٧/١): قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ
 الْوَهَّابِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ بَكْرَانَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْعَتِيقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ الدَّحِيلِ،
 قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُقَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَالِدِ اللَّيْثِيِّ بِهِ .

وفي إسناده:

١- نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ: مُتَكَلِّمٌ فِيهِ.

٢- وَ يَحْيَى بْنُ يَمَانَ: فِيهِ مَقَالٌ.

٣- وَالثَّالِثُ الْمُتَّهَمُ: يَاسِينُ الزِّيَّاتِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ الضُّعْفَاءِ (١٢٤/١): مُنْكَرٌ
 الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ (١١١/١): مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي
 كِتَابِهِ الْمَحْرُوحِينَ (١٤٢/٣): كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ وَيَتَفَرَّدُ
 بِالْمَعْضَلَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ .

فَسَرَقَهُ يَاسِينُ الزِّيَّاتِ مِنَ الْأَبْرَدِ بْنِ الْأَشْرَسِ، وَجَعَلَهُ مِنْ رِوَايَتِهِ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الرَّافِعِيِّ
 الْقَزْوِينِيِّ فِي التَّدْوِينِ فِي أَحْبَارِ قَزْوِينَ (٧٩/٢): مِنْ طَرِيقِ يَاسِينَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَتَفْتَرُقُ أُمَّتِي عَلَى كَذَا وَسَبْعِينَ مِلَّةً»، كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قِيلَ: أَيُّ مِلَّةٍ؟ قَالَ: «الزَّنَادِقَةُ». وَمَنْ تَمَّ قَلْبَ إِسْنَادِهِ فَجَعَلَهُ عَنْ يَاسِينَ الزِّيَاتِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ.. الْحَدِيثِ، فَصَارَ مُضْطَرَبًا يُحَدِّثُ بِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ بَعْدَ قَلْبِ إِسْنَادِهِ:

١- عَنْ يَاسِينَ الزِّيَاتِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ

٢- عَنْ يَاسِينَ الزِّيَاتِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسٍ

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي اللِّسَانِ (٥٦/٦): فَقَالَ: تَارَةً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَتَارَةً عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ سَنَدًا وَمَتْنًا. اهـ

رابعاً: قلب اسم الراوي جاء بالاضطراب في الإسناد

والحمل على ياسين الزيات في سرقة الحديث الموضوع من الأبرد بن الأشرس وبذلك تمت مرحلة السرقة الأولى، وما جلبته من اضطراب في الإسناد

[مرحلة السرقة الثانية]

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٦٧/١): قَالَ: أَنْبَأَنَا الْجَرِيرِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا العِشَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الدَّارِقُطْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الصَّيْدَلَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ السَّجِسْتَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ القُرَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الأَيْلِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «تَفْتَرُقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الزَّنَادِقَةَ». قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَرَاهُمْ القَدَرِيَّةَ .

وفي إسناده:

١- عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ القُرَشِيِّ: قَالَ الدَّهَبِيُّ فِي المِيزَانِ: السَّجِسْتَانِي؛ قَالَ ابْنُ حُرَيْمَةَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَزَادَ ابْنُ حَجَرٍ فِي اللِّسَانِ (١٤٨/٤): وَقَالَ الجَوْزَقَانِي: مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ يَسْرِقُ الْأَحَادِيثَ .

٢- حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ. أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَيْلِيُّ: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي الْجَرَحِ وَالْتَعْدِيلِ: كَانَ شَيْخًا كَذَّابًا، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ (١/٢٧٥): وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ شُعْبَةَ وَمِسْعَرَ وَمَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ وَالْأَيْمَةَ بِالْبَوَاطِيلِ .

قُلْتُ: وَالرَّجُلَانِ: عُثْمَانُ بْنُ عَقَّانَ الْقُرَشِيِّ السَّجَزِيِّ، وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْأَيْلِيُّ كِلَاهُمَا مُتَهَمٌ بِالْوَضْعِ وَالْكَذِبِ، فَسَرِقَ الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ؛ الْمُضْطَرِبُ السَّنَدِ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ

خامساً: مَرَحَلَةُ التَّنَاقُضِ

وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ فِي تَرْجَمَةِ خَلْفِ بْنِ يَاسِينَ، قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْجَوَارِي، ثَنَا أَبُو عُمَرَ الْجَيْلِيُّ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا خَلْفُ بْنُ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ، ثَنَا الْأَبْرَدُ بْنُ الْأَشْرَسِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً »، قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ وَهُمْ أَهْلُ الْقَدْرِ ».

وَفِي إِسْنَادِهِ خَلْفُ بْنُ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ:

١- قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَلَمْ أَرَ لِحَلْفِ بْنِ يَاسِينَ هَذَا غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ غَيْرُهُ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا دُونَ خَمْسَةِ أَحَادِيثَ .

٢- وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ (٢/٢٣): مَجْهُولٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: هَذَا مَوْضُوعٌ، وَهُوَ كَمَا تَرَى مُتَنَاقِضٌ .

قُلْتُ: وَالْعِلَّةُ مِنْ خَلْفِ بْنِ يَاسِينَ هَذَا؛ فَالْحَدِيثُ الَّذِي وَضَعَهُ الْأَبْرَدُ بْنُ الْأَشْرَسِ: « كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً »، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ »، وَهُمْ الْقَدَرِيُّةُ. فَعَيَّرَ خَلْفُ بْنُ يَاسِينَ فِي مَتْنِهِ، وَأَبْدَلَ لَفْظَ الْجَنَّةِ بِالنَّارِ فَجَاءَتْ رِوَايَةُ خَلْفِ بْنِ يَاسِينَ هَكَذَا: « كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً »، قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: « الزَّنَادِقَةُ، وَهُمْ أَهْلُ الْقَدْرِ ». فَأَصْبَحَ الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ مَتْنَهُ مُتَنَاقِضًا، وَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قَالَه إِمَامُ الاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَوْضُوعٌ، وَهُوَ كَمَا تَرَى مُتَنَاقِضٌ .

جُلُّ بِضَاعَةِ الْقَوْمِ مِنْ كُتُبِ الْمَوْضُوعَاتِ

هؤلاء المتعالمون المتصدرون لا يُفرّقون بين مُصنّفات الحديث الصّحيح، الصّالحة للاحتجاج، وكُتُبِ الأحاديث الضّعيفة والموضوعة الباطلة، وغرّ هذا وأمثاله ما يقف عليه في كُتُبِ أهل العلم كالفخر الرازي الذي ذكر الحديث الموضوع في تفسيره، ولم يُعلِّه بما فيه، إما وهماً منه أو لعدم تمكُّنه من الصناعة الحديثية، ولسان حال دُعاة هذه الطوائف والفرق عدَمُ الاكتراث بجهود الأئمة والعلماء، الذين أفنوا الأعمار في حفظ دين الأمة، فألّفوا وصنّفوا، وقسّموا ونوعوا في التصنيف في شتى الفنون، كلُّ ذلك للإحاطة بكلِّ صغيرٍ وكبيرٍ تعلق بحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودَبَّاءَ عَنْ سُنَّتِهِ، كِي يَتَمَيَّزَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ، وَيُعْرَفَ الْمُحَقُّ مِنَ الْمُبْطِلِ .

أَيْنَ تَجِدُ حَدِيثَ الدَّكْتُورِ الْمَوْضُوعِ !؟

وسندكركم بعضاً من مظانّ الحديث الموضوع الذي ساقه الدكتور: « تفتّرق أمّتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا الزنادقة » .

١- في الضعفاء الكبير لأبي جعفر العُقيلي (٢٠١/٤) قال: وليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى بن سعيد ولا من حديث سعد.

٢- في الكامل في الضعفاء قال ابن عدي في ترجمته خلف بن ياسين الزيات: ولم أر لخلف بن ياسين هذا غير هذا الحديث.

٣- وفي الموضوعات (٢٦٨/١) قال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح عن رسول الله .

٤- وفي تلخيص كتاب الموضوعات (٧٩/١): ذكره الذهبي في تلخيصه موافقاً على وضعه .

٥- في بغية المُرْتَادِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ (٣٣٧/١): قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا الحديث فلا أصل له بل هو موضوع كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولم يروه أحد من أهل الحديث المعروفين بهذا اللفظ .

٦- وفي ميزان الاعتدال (٤٥٣/٢) قَالَ الذَّهَبِيُّ: هَذَا مُضَوِّعٌ؛ وَهُوَ كَمَا تَرَى مُتَنَاقِضٌ

٧- وفي لسان الميزان (٥٦/٦) قَالَ ابْنُ حَجَرَ: وَالْمَحْفُوظُ فِي الْمَثْنِ تَفْتَرُقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، قَالَ: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي .

٨- وفي تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٣١٠/١): ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَّاقٍ .

٩- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٢٧/١) ذكره السيوطي في مُصَنَّفِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ .

وَذَكَرَهُ عَلِي الْقَارِي فِي كِتَابِيهِ الْمَوْضُوعَاتِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى نَقْلًا عَنِ السِّيُوطِيِّ .

١٠- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (٨٠/١) قَالَ عَلِي الْقَارِي: لَا أَصْلَ لَهُ كَذَا فِي اللَّالِئِ .

١١- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى) (١٦١/١) قَالَ: فِي اللَّالِئِ لَا أَصْلَ لَهُ يَعْنِي بِهَذَا اللَّفْظِ .

١٢- فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ (٢٦٨/٢): قَالَ الْعَجْلُونِي: قَالَ فِي اللَّالِئِ لَا أَصْلَ لَهُ أَي بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ رُويَ مِنْ أَوْجِهٍ مَقْبُولَةٍ بَعْدَ هَذَا اللَّفْظِ .

١٣- اللؤلؤ المصنوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (٦٦/١) قَالَ الْمَشِيشِيُّ: لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ .

١٤- فِي نَظْمِ الْمُتَنَائِرِ (٤٧/١) لِلْكَتَّانِيِّ قَالَ بَعْدَ نَقْلِهِ لِكَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَوَاتُرِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: (فَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ دُونَ الْحَدِيثِ الْمَكْذُوبِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. اهـ) قَالَ: يُرِيدُ بِهِ حَدِيثَ الْعُقَيْلِيِّ وَأَبْنِ عَدِيٍّ عَنِ أَنَسٍ. اهـ

١٥- وفي الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٥٠٢): أَصَابَ الشُّوكَايِيُّ فِي تَقْيِيدِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى جَمْعَتِهِ .

١٦- وفي السلسلة الضعيفة (١٠٣٥): قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: مَوْضُوعٌ .

وَقَفَّنا اللّٰهَ وَإِياكُمْ لِئُصْرَةَ دِينِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ .

د/عبد العزيز بن ندى العتيبي

عودةٌ إلى حديث الافتراق

مع

سلمان العودة

الدكتور/عبد العزيز بن ندى

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ أما بعد:
اطلعت على كتاب لأحد المثقفين كُتِبَ على غلافه الخارجي عنواناً «كيف نختلف؟»
«، وبعد تصفح لمادته؛ وجدت أشياء تحتاج إلى وقفات؛ منها:
تعليقه على حديث افتراق أمة محمد صلى الله عليه وسلم، والكاتب يسعى لاتساع
دائرة المتفق عليه كما يقول، والتساهل في المسائل الخلافية، وتجاوز الأصول وتهمين
أمرها، لإذابة الخلاف العقدي، انتهاءً بالوصول إلى دمج أهل السنة والجماعة بالفرق
والطوائف، ولذلك بذل في كتابه «كيف نختلف؟» محاولاتٍ لإلغاء حديث الافتراق
مَبْنَى وَمَعْنَى، تمهيداً لتجاوز الخلافات العقدية، وجمع المختلفين، تحت لواء الوحدة
المزعوم، وحدة على حساب الدين، والتضحية برسالة سيد المرسلين.

« ما أنا عليه وأصحابي »

وحديث افتراق الأمة ثابت النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وَيُعَدُّ من
الأحاديث المسندة الصحيحة، ثابتٌ ذَكَرَهُ فِي كُتُبِ السَّنَةِ المعروفةِ عَن جَمْعٍ مِنَ

الصَّحَابَةِ، ومنها ما صحح من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فقد رواه أحمد في المسند (١٠٢/٤) عن أبي عامر عبد الله بن الحُيِّ قال: حَجَجْنَا مع معاوية ابن أبي سفيان فلَمَّا قدمنا مكة؛ قام حين صَلَّى صلاة الظهر فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملةً، وإنَّ هذه الأُمَّة ستفترق على ثلاث وسبعين ملةً، - يعني الأهواء - كُلُّهَا في النار إلا واحدة، وَهِيَ الجُمَاعَةُ، وَإِنَّهُ سَيُخْرِجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ بَخَارَى بِهَمِّ تِلْكَ الْأَهْوَاءِ، كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل؛ إلا دخله، والله يا معشر العرب! لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم صلى الله عليه وسلم لَعَيَّرَكُم من الناس أُخْرَى أَنْ لا يقوم به.» .

وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ؛ كما هو معلوم عند جماهير العلماء وطلبة العلم على مر العصور.

قال الكاتب غمزاً في صحة الحديث: «لم يخرجها صاحبها الصحيح» .

أولاً: قال الكاتب (٤٨): ولذلك أحببت أن ألقى الضوء على هذا الحديث: هذا الحديث لم يُخرجه صاحبها الصحيح: البخاري ومسلم؛ وهذا بطبيعة الحال لا يعني عدم صحته، لكنَّ عدم تخريجهم له - والله أعلم - رُبَّمَا لَأَنَّهُ يتقاصر عن شرطهم، فيما يخرجونه من الأحاديث. اهـ

قلت: الرد عليه من وجوه:

١- قال الكاتب: «لم يُخرجه صاحبها الصحيح» .

قلت: وهذا غمزٌ في صحة حديث الافتراق، فإذا كان الحديث صحيحاً لديه، فَلِمَ الإعلان أنه غير مخرج في الصحيحين؟! وهل هذا إعلال منه للحديث، أو صيغة تمريض، وهل هذا هو الضوء الذي أشار إليه بقوله:

«أحببت أن ألقى الضوء على هذا الحديث» ؟!

٢- ثم أبدى الكاتب تراجعاً فقال: «وهذا بطبيعة الحال لا يعني عدم صحته»، وأقول له: فإذاً ماذا يكون؟ وماذا تريد أن تُفهم القراء؟! وأنت تغمز في صحة الحديث تارة؛ قائلًا: «لم يُخرجه صاحبها الصحيح»، وتقع في تردد، ومن ثم تتراجع تارة بقولك: «وهذا بطبيعة الحال لا يعني عدم صحته»، وهل تعتقد أن سبك مثل هذه الأساليب

يضع لنفسك مجالاً للرجوع والانسحاب؟! مخافة منازعتك من قبل أهل الصنعة وأصحاب الشأن، وكشف ضعف ما تقول به.

إذا صح الحديث؛ أفاد العلم والعمل

٣- إن الحديث إذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أفاد العلم، لا الظن، ووجب العمل به سواء كان من رواية الصحيحين أو غيرهما، وهذا الذي نعتقد وندين الله بالعمل به .

٤- ماذا سيكون موقف الكاتب إذا أوردنا عليه الأحاديث التي أخرجها أصحاب الصحيح وقد أعلها الأئمة؟ وهي أحاديث يسيره، وماذا سيفعل بمفهوم قوله: « لم يُخرجه صاحباً الصحيح »؟

وأنبه القارئ أننا نشهد الله على هيبة الصحيحين، ولكن أسلوب الكاتب ومنهجه وفقه الله إلى الصواب وهداه؛ دفعني للجوء للدقائق العلمية التي تخفى على كثير من الناس، لأثبت أن العبرة في العلم والعمل، هو فيما صح من الحديث، فقد يخرجه أصحاب الصحيح وَيُضَعَّفُ؛ وقد يخرجه غيرهما ويصحح، قال ابن الصلاح « في علوم الحديث » (١٠١/١): سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ ك (الدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن. اهـ

قال مسلم: ولم أقل: ما لم أخرجه ضعيف

٥- لقد وقع الكاتب في غمز كتب السنة المشهورة، ك (مسند أحمد، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك)، وغيرها من المصنفات المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقليل من شأن أحاديثها المتداولة، التي لم يخرجه أصحاب الصحيح، وكأن لسان حاله ينادي بطرحها، فهي تتقاصر عن شرط أصحاب الصحيح كما هو زعم الكاتب .

٦- لماذا يقطع الكاتب ويحمل الإمامين البخاري ومسلم ما لم يقولوا به، ويذهب إليه، ومن قال أن كل حديث لم يخرجاه فهو ليس على شرطهما؟! فهذا محمد بن إسماعيل البخاري يسمي كتابه « الجامع المسند الصحيح المختصر »، فالكتاب مختصر

للأحاديث الصحيحة؛ غير جامع ولا شامل لها، ولم يكن من شرطه حصر الصحيح في كتابه، فقد روى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/٢) من طريق إبراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال . اهـ

وكذلك مسلم بن الحجاج النيسابوري، لم يكن من شرطه حصر الصحيح في كتابه فقد ذكر الذهبي في «السير» (٥٧١/١٢): عن مسلم بن الحجاج قال: إنما قلت: صحاح ولم أقل: ما لم أخرج ضعیف، وإنما أخرجت هذا من الصحيح...». اهـ

٧- أثبت الكاتب أنه قليل البضاعة في هذا الباب، وكان الواجب عليه وأمثاله عدم الخوض في هذا الحديث وغيره من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرجوع إلى أهل الصنعة، والأخذ من أرباب هذا الميدان .

ثانياً: قال كاتب ورقات «كيف نختلف؟»: الحديث رواه أحمد وأهل السنن من طرق، ومن العلماء من صححه أو حسنه كالترمذي، والحاكم، والذهبي، وابن تيمية، والشاطبي، وابن حجر وغيرهم، ومنهم من ضعفه كابن حزم وابن الوزير وغيرهم . اهـ

شتان بين المصححين والمضعفين

قلت: ويرد على كلام الكاتب بالآتي:

١- قال الكاتب: ومن العلماء من صححه أو حسنه.

وأقول: ألا يعلم أن الحسن من أقسام الصحيح؟! فالصحيح والحسن ثابت النسبة إلى رسو الله صلى الله عليه وسلم، والعلم والعمل لازم له، وليس هذا محل استعراض لهذه العبارات؛ فإن استخدام (أو) التي قد تفيد العطف والشك والترجيح؛ محاولة ضعيفة لإيهام القارئ بلفظ يوحي أن الحديث محل نظر .

٢- وأقول: إن كان الحديث صحيحاً لدى الأخ العودة كما يدعي فلماذا لا يزال يرسل الموجة تلو الأخرى، للتشكيك بالحديث بقوله: «ومن العلماء من صححه أو حسنه، ومنهم من ضعفه»، فهذا هو قد رجح صحة الحديث فيما تقدم، ثم يعود مرة أخرى مصراً على ذكر القول الذي لم يرجحه في كتابه قائلاً: «ومنهم من ضعفه»!

٣- والمصححون الذين ذكروهم هم أئمة وأعلام لهذا الفن، والمضعفون كابن حزم وابن الوزير الذي تابع ابن حزم وسلك طريقه، لا يعدون من أهل الصنعة، ولا يذكرون مع أهل هذا الشأن .

لماذا الإعراض عن المعاصرين شاكر والألباني؟!

٤- ملاحظة: مما لفت الانتباه! تجاهل الكاتب لقول إمامين مجتهدين، وهما خاتمة نقاد الحديث وأئمة هذا الشأن، وقد أضر بنفسه وأتى عليها بالجرح، فهما من أئمة أهل السنة معتقدا ومنهجيا وطريقة، ولست أدري بعد هذا أين وضع الكاتب نفسه؟ وأي طريق سلك؟ نعم؛ لقد تجاهل ذكر تصحيح أساطين هذا الفن في عصرنا، والذي أعني؛ هما: محي السنة وباعث علوم الحديث في القرن الرابع عشر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، فقد صحح إسناده في مسند الإمام أحمد (١٦٩/١٦)، وكذلك أسد السنة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤، ١٤٩٢) .
ولعل أسباب التجاهل:

١- أنهما ذهبا إلى الجزم بصحة حديث افتراق الأمة، وهما من هما في هذا الميدان؟!
٢- كان الشيخان على خلاف المنهج والطريق الذي يسلكه الكاتب وبقية المثقفين والوعاظ المتحمسين؛ في هذا الزمان فالمذهب مختلف، والدعوة مغايرة في الغايات والوسائل .

٣- الواضح والظاهر من مذهب الشيخين؛ هو مجانية أصحاب البدع وأهل الأهواء، ورفض كل بدعة تमित سنة، ولو كان هذا الجمع ظاهره الاتفاق، قال الله تعالى: ﴿ تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ﴾ [الحشر : ١٤]، فإنهم يطنون البغض ويظهرون الاتفاق .

٤- والاشتغال بالسنة والحديث زاد الشيخين معرفةً بسبيل النبي صلى الله عليه وسلم، ونهجه، وفهم أصحابه، فزادهما بُعدا عن سبل الغواية والضلال، فلم يقبلا بدعوة الذوبان المشبوهة، وإماتة السنة النبوية، والطريقة الشرعية، فهما في زمرة المحافظين على نهج

المتقدمين، يكملون المسيرة، ويحملون الرسالة نقية إلى الأمة، والأجيال القادمة، والحمد لله على فضله ونعمائه، لتسخير أمثالهم لحماية الملة وحفظ الدين .

عودة إلى حديث الافتراق مع العودة (٢)

بعد محاولات التشكيك التي ذكرها كاتب ورقات « كيف نختلف؟ »، ليحدث خللا واضطراباً في حديث افتراق الأمة أمام القارئ؛ حتى يصبح في حيرة من جهة صحته سنداً، وهذا أمرٌ بعيد المنال عن قلم الكاتب ومن جاره، فقد جزم أصحاب الشأن بصحته بلا تردد، وهذا حكمٌ قد بُيِّنَ فيما سبق، وكذلك بيناه في غير ما موضعٍ مما كتبناه وذكرناه .

والآن عودة إلى جولة جديدة من جولات الكاتب وصولاته على حديث الافتراق، هذا الحديث الذي لازال منذ خرج من مشكاة النبوة، شوكة قد غرست في طريق الانحراف، وهو محل قلق لكل مبتدع ومحدث في هذا الدين، وموضع ألم وحسرة لكل من حاد عن الصراط المستقيم، فكم كدر حديث الافتراق صفو عيش الفرق والطوائف المنحرفة؛ فما برحوا نضالاً ومحولاتٍ حتى يومنا هذا لمصادرتة من صحيح السنة، وإلغائه من التشريع، وما نراه من كفاح في ورقات الكاتب؛ إلا إحدى هذه المحاولات البائسة لإيقاف طائفة الحق، وحجب أنصاره الظاهرين، وواجبنا اتجاه هذه المراجعات العصرية التنبيه على ما تجاهلوه، وبيان أن كثيراً من أصول الشرع تؤيد هذا الحديث، مع الحرص على مناصحة الجميع .

أصول الشرع تؤيد معنى حديث الافتراق

جاءت أحاديث عدة تؤيد معناه؛ فقول النبي صلى الله عليه وسلم: « وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ ستفترق على ثلاث وسبعين ملةً، - يعني الأهواء - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ »، وفي رواية: « ما أنا عليه وأصحابي »، كما رواه الترمذي في سننه (٢٦٤١) وحسنه - وهو كما قال - من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره، ومن تلك الأحاديث:

اختلاف الأمة إلى فرق وطوائف

١- ما رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧)، في صحيحيهما من حديث معاوية رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس ».

٢- وروى البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١) أيضاً في صحيحيهما من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لن يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون ». وفي لفظٍ للبخاري: « لا يزال ناس من أمتي ».

٣- وروى أحمد في المسند (٢٧٨/٥)، وأبو داود في سننه (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٢٩) في سننه بسند صحيح من حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيْمَةَ الْمُضْلِينَ »، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من يخذلهم حتى يأتي أمر الله ». قال أبو عيسى: وهذا « حديث حسن صحيح »، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: سمعت علي بن المديني يقول: وذكر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق »، فقال علي: هم أهل الحديث .

للطائفة المنصورة جزاء وللطوائف الأخرى جزاء

ويستفاد من الأحاديث وألفاظ الروايات: أن هناك فرقة وطائفة على الحق وغيرها من الأمة ليسوا على ذلك، فهناك طائفة وفرقة متمسكة بأمر الله الذي شرعه وارتضاه، وكان من تمييزها ما حدث لها من مخالفة وخذلان ومعارضة من غيرها من الطوائف والفرق، ففي الروايات عدة ألفاظ منها:

وجود لـ « طائفة من » .

وفي رواية: « قوم من ».

وفي رواية: « ناس من » ؛ أي: معناه: فرقة من أمتي، و في قوله: « من أمّتي »، من هنا للتبعيض؛ أي: من بعض أمة النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي: أن هناك فرقة من باقي عموم مجموع الأمة على الحق، والبقية بخلاف ذلك كما هو معنى الروايات، ولاشك أن الجنة هي الجزاء لأهل الحق، والبقية تحت المشيئة؛ من شاء عفا الله عنه، ومن شاء أدخله النار بقدر ما يستحق، ثمّ يدخل الجنة بعد ذلك. ولقد جاء بالسند الصحيح إلى علي بن المديني شيخ البخاري الترجيح والقول بأن هذه الفرقة من بين فرق وطوائف الأمة؛ هم أهل الحديث .

السالكون لسبيل الحق في الجنة، والسالكون لسبيل الضلال في النار

٤- وروى أحمد في المسند (٤٣٥/١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: « هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ »، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: « هَذِهِ سَبِيلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

قال أبو عبد الله الحاكم: صحيح الإسناد، و وافقه الذهبي، قلت: وهو كما قالوا. وفي قوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ﴾ قال بعض المفسرين: الأهواء والبدع، وكذلك يُفْهَمُ المعنى نفسه من الحديث: « هذه سبيل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، وهي سبيل الباطل والضلال؛ سلكته ومالت معه الفرق والطوائف التي مالت عن الحق والصواب، ومن سلك سبيل الضلال من أهل الإسلام كان له حظ من النار بقدر سيئاته ما لم يشملها عفو من الله .

لماذا الاستدلال بالأحاديث المشككة؟!

ذهب الكاتب لدفع معنى حديث الافتراق ومحاولة هدمه بناءه قائلاً (٤٩):

لكن يجب ألا ينظر إليه وكأنه لم يرد في باب الاختلاف غيره. اهـ

وأقول: بدأ الكاتب يتأهب للانقضاض على متن الحديث لعله يصل إلى تعطيل معناه؛ وهذا مذهب جعل أصحاب السنن على السواء مع أهل البدع، ومن ثمّ فلا هجرٌ

للمبتدعة، ولا براءةً منهم في الدنيا، ولا ثواب لصاحب السنة، ولا عقاب لمحدث البدعة في الآخرة .

وقال الكاتب (٤٩):

أولاً: علينا أن نتذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: « **أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا؛ الْفِتْنُ وَالزَّلَازِلُ وَالْقَتْلُ** ». وهذا حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والحاكم، عن أبي موسى وهو صحيح الإسناد؛ فهذا الحديث فيه إشارة إلى رحمة هذه الأمة، وأنه ليس عليها في الآخرة عذاب، وإنما عذابها في الدنيا. اهـ

والرد عليه من وجوه:

أولاً: هذا حديث ذكره أهل العلم من الأحاديث المشككة، فكيف يخاطب به القراء بهذه السهولة؟! أيجب أن يكذب الله ورسوله، وقد روى البخاري (١٢٧) في صحيحه في أواخر كتاب العلم من قول علي بن أبي طالب رضي الله: حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله، وبوب له إمام الفقهاء والمحدثين: باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا .

وهل يريد الكاتب ضرب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض؟ ليوحي بوجود إشكالات واضطرابات في متون الأحاديث.

ثانياً: وهل هذه الظلمات التي يوردها الكاتب على الأحاديث الثابتة يراها ضوءاً، وُعدَّ به القراء، وهو القائل في كتابه: (أحببت أن ألقى الضوء على هذا الحديث).

ثالثاً: قال: وهذا حديث صحيح .

قلت: وأيضاً وفي هذا الموضوع خاصة ونظراً لكثرة الكلام على حديثه الذي ذكره، وقول بعض أهل العلم بتضعيفه، يتكرر تجاهله للأمام ناصر الدين الألباني رحمه الله الذي تصدى لتصحيح الحديث، والدفاع عنه في السلسلة الصحيحة (٩٥٩) في المجلد الثاني، والرد على شغب المخالفين من المعاصرين، ولذا أشك في جرأة الكاتب كما هو حال غيره، على الصدع بالصحة دون الاتكاء على جبل المُحدِّثين .

هل هذا إرجاء خفي جديد؟

رابعاً: قوله: وأنه ليس عليها عذاب في الآخرة .

وأقول: لقد فتح الكاتب بابَ جُرأةٍ لوقوع الناس في البدع والمعاصي بلا خوف أو وجل، فهي لا تضر في الآخرة كما فهم، وهل يُعدُّ هذا القول طريقة، ودعوة جديدة لإرجاءٍ خفي بأسلوب غير مباشر، فإنه يرى أن العمل من الإيمان؛ ولكن يرى العذاب في الآخرة على الكفر والشرك، والأعمال - البدع والمعاصي - بلا عقاب أخروي، فالكاتب يقول: ليس عليها في الآخرة عذاب .

قلت: وكأنه يقول: المعاصي مهما بلغت لا تضر مع وجود الإيمان، ولا تُدخل في النار . فهو يذهب إلى إدخال الأعمال في مسمى الإيمان، ومن ثم يسلبها التأثير في ثواب الله وعقابه في الآخرة. وهذا رأيي لا يقول به أهل السنة، والكاتب هرب من الإرجاء فوقع بشبيه له.

خامساً: « أُمَّتِي هذه أمة مرحومةٌ ليس عليها عذابٌ في الآخرة، عذابها في الدنيا؛ الفتن والزلازل والقتل » .

أقول: أين سيذهب الكاتب من النصوص الكثيرة، والمتواترة في إثبات العذاب في النار لأهل البدع والمعاصي في الآخرة؟

ومنها: حديث الشفاعة، فقد روى البخاري (٦٥٥٨)، ومسلم (١٩١) في صحيحهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن الله يُخرجُ قوماً من النار بالشفاعة؟ » قال: نعم.

وهذه المسألة تذكر في كتب السنة والاعتقاد عند أهل السنة والجماعة؛ وقد قال أبو بكر الإسماعيلي في كتابه الموسوم: « اعتقاد أئمة الحديث »: ويقولون إن الله يخرج من النار قوماً من أهل التوحيد بشفاعة الشافعين، وأن الشفاعة حق، والحوض حق، والمعاد حق، والحساب حق . اهـ

آخر أهل النار خروجاً منها؛ من الأمة المرحومة

وكيف يرد الكاتب على ما رواه مسلم (١٩٠) في صحيحه من حديث أبي ذر رضي الله عنه؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها؛ رجل يؤتى به يوم القيامة فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه صغار ذنوبه، فيقال: عملت يوم كذا وكذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا وكذا، فيقول: نعم، لا يستطيع أن ينكر، وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تعرض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنة، فيقول: رب! قد عملت أشياء لا أراها ههنا»، فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه .

عودة إلى حديث الافتراق مع العودة (٣)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ أما بعد: بعد الانتهاء من كتابة المقالات، قلت: لنفسي لماذا لا أطلع على البحث الذي ذكره باسم (أضواء على حديث الافتراق)، ونصح بقراءته والاطلاع عليه، ولم أكن سمعت به من قبل إلا من خلال هذه الورقات (كيف نختلف؟)، لأن في كتب أهل العلم ومصنفات أهل الحديث، وكتب مسائل الاعتقاد غنية وشفاء لكل باحث عن الحق، ولعل القارئ يتساءل عن سبب اهتمامي بهذا؟! والجواب هو أنه تدفني اهتمامات خاصة ومتابعة للمذهب الجديد والدعوة المعاصرة؛ المسماة بـ (الطريقة الوسطية) والتي أصبحت لها دعاة ومراكز ورواد في هذه الأيام، وكتاب (كيف نختلف؟) من إصدارات مركز الوسطية، ولما يغلب على عامة الناس عدم معرفة ما وراء هذه الدعوة التي لم تكن من اكتشاف الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين على مر السنين، رأيت مواصلة الاهتمام ذباً عن الدين، وحفاظاً على عقائد وشعائر المسلمين.

وفي كتابه المذكور نُصِحَ بالاطلاع على تلك الدراسة، فطلبتة من أحد المكتبات بتاريخ الأول من جمادى الآخرة لسنة ألف وأربعمائة وتسعة وعشرين، فلم أجد فيه جديداً، و ما بحثه في كتابه (كيف نختلف؟) إلا نسخ وتلخيص عن البحث الذي أشار إليه، ولذا كانت النتيجة أن أصبح هذا الرد على الاثنين (الجديع والعودة) في كلا الموضوعين .

عودة إلى الإيراد الأول

والآن عودة إلى الإيراد الأول للكاتب على حديث الافتراق وهو ما ذكره عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا؛ الفتن والزلازل والقتل » .

شرح الحديث وتوجيهه كما يلي:

قوله: « أمتي هذه »، قد يراد به

(١): أن الحديث خاص بمرتكبي صغائر الذنوب، لا بأهل الكبائر .

(٢) أو يحتمل أن المراد أمة خاصة وهي الأمة المشهوددة، وهم المشاهدون للنبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة.

(٣) أو هم من غفر الله له بالمشيئة قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ١١٦].

(٤) وقد يكون المراد بالأمة هنا من اقتدى به كما ينبغي وسار على طريقته واقتفى أثره ونهجه . و قوله: « أمة مرحومة »؛ أي: ميزة خاصة لهذه الأمة على سائر الأمم لما خصها بالرحمة الزائدة، وقوله: « ليس عليها عذاب في الآخرة »؛ أي: عذاب شديد أو عذاب تخليد .

توجيه لحديث: « أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة »

والراجح أن المراد: هو أن غالب هذه الأمة مرحومة، فلا يفهم من ذلك أن العذاب في الآخرة منفي عن جميع الأمة؛ بل عن غالب الأمة كما بينا، والعذاب في النار في الآخرة واقع للأدلة المتواترة والكثيرة، ومنها الوعيد بالنار عند الفرار من الزحف (الجهاد) قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِدْ ذُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال: ١٦]، ولا عبرة للفهم الذي ذهب إليه الكاتب . ويوجد في النصوص الشرعية أشباه ونظائر كثيرة لهذا الحديث، ولبيان معناه لا بد من ذكر شيئا شبيه له حتى يتضح المعنى ويستقيم، ويرفع الإشكال عنه؛ ومنها:

« لست أخشى عليكم أن تشركوا »

ما جاءت النصوص الشرعية بذكره من النهي عن الشرك بأنواعه كما روى البخاري (٢٧٦٧)، ومسلم (٨٩)، في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « اجتنبوا السبع الموبقات » قالوا: يا رسول الله! وما هن؟ قال: « الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات ».

الدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحذر أمته من الشرك بأنواعه، بل أصل دعوته ودعوة الأنبياء والمرسلين أجمعين، قائمة على الأمر بالتوحيد، والنهي عن الشرك، وجاء في الصحيحين حديثٌ قد يُفهم منه أن أُمَّتَهُ لن تقع في الشرك، لما رواه البخاري (١٣٤٤)، ومسلم (٣٠/٢٢٩٦)، في صحيحيهما من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْرِكُوا بَعْدِي وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَنَافَسُوا فِيهَا** » .

وفي لفظٍ في الصحيحين [البخاري (٤٠٤٢)، ومسلم (٣١/٢٢٩٦)]: « **إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْرِكُوا بَعْدِي** » .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال؟ لماذا التحذير من شيءٍ مقطوع بعدم حدوثه؟! والصواب هو: المراد من الحديث أن جميع الأمة لن تقع في الشرك، ولن تكون هناك أو تحدث بعده ردة للجميع؛ كما قال النووي في شرح صحيح مسلم: وَأَمَّا لَا تَرْتَدُّ جُمْلَةً. اهـ.

وقد وقعت ردة في عهد أبي بكر الصديق، من بعض الذين أعلنوا إسلامهم، فهل نقضت هذه الردة حديث عقبة بن عامر؟ والجواب بلا خلاف: لا، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح: قوله: « **مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْرِكُوا** »؛ أي: على مجموعكم، لأن ذلك قد وقع من البعض أعادنا الله تعالى. اهـ أي ما أخاف عليكم أن تقعوا في الشرك جميعاً، ولكن قد يقع من بعضكم، وعلى هؤلاء تُنزل نصوص التحذير من

الشرك، وقوله: « إِنِّي لست أخشى عليكم أن تشركوا » نَصُّ يُنزل على الردة الجماعية .

عودةٌ إلى حديث الافتراق مع العودة (٤)

تنبيه

ما زلنا مع رسم طريق الموحدين، وتحديد الصراط المستقيم، وبيان افتراق المسلمين، والذي جاء إثباته بالأدلة النقلية والبراهين العقلية، والتنبيه على الاهتمام بما ذكره أهل العلم في كتب السنة وأصول الاعتقاد، دون نظيرٍ إلى كتابات المعاصرين، فهذه مسائل قد حسمت، وما طَرُقَ باب التجديد فيها إلا نوع عبث في الدين، ولست أرى في الأفق شيئاً أفسر به هذه الكتابات؛ غير محاولات يائسة لتبديد سحب السلفية، التي عمَّ خيرها أنحاء المعمورة، ممَّا زاد غيظ أولئك الذين ليسوا على السبيل المستقيم، وهذه الدعوة الأثرية ستؤتي أكلها بإذن الله، رغم ما يبذله المخالفون من محاولات النيل منها، وأنها دعوة تُفَرِّقُ المسلمين .

لماذا المراجعات العصرية في حديث الافتراق ؟

وما السرُّ وراء تلك المراجعات العصرية ؟ غير ما ذُكِرَ؛ وكيف نفسر هذا الاهتمام والعودة للنظر من جديد لقراءة حديث الافتراق بنظرة عصرية ؟ ولست أدري هل وقفوا على كتابات زاهد الكوثري، ذاك الرجل الذي أزرى بنفسه وأجهد أتباعه في هذه المسألة، عندما تفجر حقدًا بعد النظر في مصنفات أهل السنة والجماعة في الاعتقاد فوجد نفسه في أحد الطرق المائلة، وأهل السنة والجماعة على الطريق المستقيم .

العودة إلى الرد على مراجعات المعاصرين ك (الجديع) والعودة

أفضلية الأمة لا ينفي وقوع التفرق في أمة الإسلام

قال الكاتب:ثانياً: هذه الأمة هي أفضل الأمم عند الله تبارك وتعالى: فهي بيقين قطعي بمحكّمات الكتاب والسنة أفضل من الأمم السابقة، أفضل من أمم أهل الكتاب: من

اليهود في زمانهم، ومن النصارى في زمانهم؛ ولذلك قال الله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال سبحانه ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. النصوص النبوية في ذلك متواترة مقطوع بها؛ فهذه الأمة هي أفضل الأمم، وينبغي أن لا يفهم من الحديث أن الأمم السابقة أقل اختلافاً من هذه الأمة، وبالتالي هي أفضل أو أقل شراً. اهـ

والرد عليه من وجوه:

١- قوله: فهي ييقين قطعي بمحکمات الكتاب والسنة أفضل من الأمم السابقة، قلت: كونها أفضل من الأمم السابقة لا ينفي وقوع التفرق والاختلاف في أمة الإسلام، كما هو واقع ومشاهد، وهل يستطيع الكاتب أن يقول ليس هناك فرق كـ(الخوارج والمرجئة والأشاعرة والمعتزلة والجهمية)، وغيرها من فرق وطوائف المسلمين، أم أنه لا يرى هذا اختلافاً وتفرقاً!

الدعوة إلى إهمال الفروقات العقدية؛ نزع للولاء والبراء

٢- أم هو في حقيقة الأمر دعوة إلى إهمال الفروقات العقدية، وإزالة الحواجز الشرعية بين فرق المسلمين، ذاهبا في دعوته إلى نظرية الجمع، ونزع الولاء البراء من قلوب وعقول أهل الحق.

٣- قال الكاتب: وينبغي أن لا يفهم من الحديث أن الأمم السابقة أقل اختلافاً من هذه الأمة، وبالتالي هي أفضل أو أقل شراً. اهـ
قلت: ومن قال بذلك من أهل التحقيق في مسائل الاعتقاد من أهل السنة، ومن فهم ذلك من أهل السنة والجماعة!؟

٤- ومعلوم أن هذه الأمة هي خير الأمم، وأفضلها على الإطلاق، وما يحدث فيها من تفرق واختلاف ليس بمفضٍ إلى التخليد في النار؛ أو أن أهل الكبائر من هذه الأمة عذابهم أشد من عذاب الأمم السابقة، كما ثبت في النصوص الشرعية، وهذا يردُّ الفهم الذي يدندن حوله الكاتب؛ بأن قلة عدد المختلفين يجعلهم الأفضل والأقل شراً.

لا مفهوم للعدد، في حديث الافتراق

٥- لا مفهوم للعدد، في حديث الافتراق فقوله: « افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين»، لا مفهوم للعدد هنا، كما لا مفهوم له في قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، أي إن استغفرت لهم دون السبعين فلن يغفر لهم، وإن زدت في الاستغفار فوق السبعين فلن يغفر الله لهم، ولذا لا يفهم من ذكر العدد في حديث الافتراق مزيد شرٍ وانحراف، فالشرور والانحرافات أعظم في أهل الكتاب وغيرهم من الديانات، والإسلام في هذا الباب أفضل حالا، لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ .

قال الكاتب:

ثالثاً: في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في قبة فقال: «....إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة»... إلى أن قال: وبذلك حكم النبي صلى الله عليه وسلم لهذه الأمة أن نصف من يدخلون الجنة هم من أتباعه. اهـ

وأقول: لا تعارض مع حديث الافتراق، فإن من الأمة من يدخل الجنة بلا عذاب في الآخرة، جزاءً على أعماله، ومنهم من يدخلها بعفو من الله، ومنهم من يدخل النار ليأخذ جزاءه على ما اقترف من كبائر الذنوب ثم يُدخله الجنة، وفي النهاية مجموع الأمة في الجنة، منهم الذي عُذِّبَ في الآخرة، وكذلك الذي لم يُعذب، كما ذكرناه فيما تقدم من حديث أبي ذر رضي الله عنه في رواية مسلم (١٩٠) في الصحيح: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها»، فنصف أهل الجنة؛ فيهم من خرج من النار وأدخله الله الجنة .

رفع الخطأ والنسيان لا يعفي أهل الكبائر من النار

قال الكاتب:

رابعاً: وقد عفا الله تبارك وتعالى لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، كما في سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]، وفي الحديث الصحيح: «إن الله تجاوز

عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، وهذا المعنى أيضاً مقطوع به متداول عند الفقهاء والأصوليين. اهـ

وأقول: تحرير موضع النزاع الذي يناقشه الكاتب ويرده؛ هل يعذب أحد من أهل الإسلام في النار! وقوله الذي ذهب إليه ودافع عنه أنه لا يعذب مسلم بدخول النار، والذي عليه أئمة المسلمين أن تعذيب المسلم في النار قد يكون لبعض من المسلمين، وليس بالمنفي جملة، وهو الذي نعتقد ونقول به كما في قوله: «**كلها في النار إلا واحدة**»، أي كلها ستدخل النار، **ثُمَّ تُخْرَجُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً**؛ لا يدخلها الله النار، و يلحق بهم من شمله العفو بتكفير سيئاته في الدنيا أو بالمشيئة، وأما من اقترف كبائر الذنوب بعمدٍ وقصدٍ من غير إكراه، فيعذب للأدلة ما لم تشمله المشيئة، وأما الأدلة التي ذكرها الكاتب فليست محل اختلاف ونزاع، بل هي موضع اتفاق على أنهم لا يعذبون .

الأدلة والردود موضع اتفاق؛ ولا تنازع الحديث

والمراد من الأدلة: أن الإثم في هذه الأحوال موضوع، فما تجاوز الله عنه فلا إثم فيه، فالناسي والمكره، والمنحطى ليس عليه جناح، والمراد هنا رفع المآثم عن الأمة في حال الإكراه والخطأ والنسيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وفي الأدلة فائدة: أن الذي يقدم على كبيرة من غير إكراه، وبالعمد دون الخطأ، وبالقصد دون النسيان، فواقع في الإثم؛ يعذب عليه في الآخرة، قال تعالى: ﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

الكاتب أبعد النجعة في إيراده للأدلة

قال الكاتب:

خامساً: وقد رفع الله سبحانه وتعالى عن هذه الأمة الآصار والأغلال التي كانت على من كان قبلنا: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. اهـ

قلت: هذا فضل من الله ورحمة لهذه الأمة، حيث خفف عنها كثيرا من التكاليف الثقيلة التي كانت على الأمم السالفة، وجعل ذلك نعمة من نعمه، فقد عفا عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم وتجاوز عنها، وفي الآية: يُبين الله تعالى إنعامه علي الأمة بتخفيف ما جعله ثقيلاً على من قبلها من الأمم الأخرى . والعجب كيف يدفع الكاتب بآية هي دليل فضل وتخفيف عن هذه الأمة، وهي أيضاً دليل على التفاوت في التكاليف بين الأمم، وليست دليلاً على التفاوت بين فرق الأمة الإسلامية . ولا أرى الكاتب إلا قد أبعد النجعة في إيراد هذه الأدلة .

هل الاعتقاد بوجود الفرقة الناجية قول بهلاك الناس!؟

قال الكاتب: الإشكال الحقيقي لدى من يجعل نفسه الفرقة الناجية، ثم يَصْمُ الآخرين بالضلال ويتوعددهم بالنار . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم». اهـ

قلت: رويدا رويدا أيها الكاتب !

١- لا يوجد إشكالا إلا عند من ترك مذاكرة العلم، وودع العلوم الشرعية، وذهب يجمع الناس على أصولٍ عقلية.

٢- وحذار أن تلغي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهناك فرقة ناجية، وفرق مخالفة، وما عليك إلا النظر في كتب السنة والعقائد، فستجدها طافحة بذكر الفرقة الناجية، وذكر علامات فرق الضلال .

٣- يجب إدراك أن الذي قال: «كلها في النار إلا واحدة»، هو النبي صلى الله عليه وسلم، وليس قولاً نذكره مرسلًا من عندنا، فلا تطلق العبارات جزافاً بأن من يعتقد بوجود الفرقة الناجية فهو يقول بهلاك الناس .

لا جديد في كتاب: (أضواء على حديث افتراق الأمة)

الغريب أن الكاتب قد أشار في نهاية ورقاته حيث قال:

وقد وقفت على بحث قيم للأستاذ عبد الله بن يوسف الجديع، أنصح بقراءته. اه
وأقول: قد ذكرت لكم أنني في اليوم الذي كنت اكتب هذا التعقب على كاتب ورقات
(كيف نختلف؟)، طلبت البحث الذي ذكره من إحدى المكتبات، وفوجئت أنني لم
أقف على جديد فهو ناقل لبحثه، ومقلد لصاحب (أضواء على حديث افتراق الأمة
)، فأصبح هذا الرد والتتبع على الكاتب ومن نقل عنه، ولا غرابة من اجتماع الاثنين،
والتقاء الفريقين؛ فحديث الافتراق لا يزال شوكة في طريق من يحاول خلط الحق
بالباطل، والنور بالظلمات، والحمد لله رب العالمين .

الدكتور/عبد العزيز بن ندى العتيبي